HNSJ Humanitarian & Natural Sciences Journal
ISSN: (e) 2709-0833
www.hnjournal.net
مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية
مجلة علمية محكمة

المُحدِّدات الخارجية للانقسام الداخلي الفلسطيني

حازم محمد زعرب[1]

[1] باحث في العلوم السياسية، فلسطين

تاريخ القبول: 2020/11/29م تاريخ النشر: 2020/12/01م

المستخلص

تهدف الدراسة الى اظهار مواقف بعض الدول الاقليمية والدولية من أزمة الانقسام الفلسطيني ودورها في تكريس هذا الواقع ، كما تبحث في كشف أبعاد الدور الاسرائيلي الذي بدأ منذ اللحظة الاولى للانقسام يعزز الفرقة بين الفلسطينيين، من خلال تحكم اسرائيل في المعابر الفلسطينية، وفرض حصارا شاملا على قطاع غزة، وفصله عن الضفة الغربية، إضافة الى حجز أموال المقاصة ومنعها من الوصول الى خزينة السلطة الفلسطينية لدفع رواتب موظفيها.

وقد استخدمت الدراسة منهج المصلحة الوطنية كمحرك رئيس لسياسات الدول الخارجية، والمنهج التاريخي الذي يبحث في تاريخ العلاقات بين الدول لمعرفة سياساتها القائمة تجاه بعضها البعض، والمنهج التحليلي لتحليل وتفسير تلك العلاقات.

وتوصلت الدراسة الى أن التراخي الفلسطيني في انهاء الانقسام، وتحقيق المصالحة، واعادة اللحمة الفلسطينية، وإطالة امد الانقسام الى الحد الذي افسح المجال أمام الطامعين في تحقيق مطامعهم، وأعطى الفرصة للاحتلال الاسرائيلي بأن يُنَفذ أهدافه الاستيطانية في أراضي الضفة الغربية دون رقيب، وفي غياب منظومة دولية عاجزة، وأطراف إقليمية مُستقطبة.

RESEARCH ARTICLE

EXTERNAL DETERMINANTS OF THE INTERNAL PALESTINIAN SPLIT

Hazem Mohammed Zourob[1]

[1] Researcher in political science, Palastine

Accepted at 29/11/2020 **Published at 01/12/2020**

Abstract

The study aims to show the attitudes of some regional and international countries towards the crisis of the Palestinian split and its role in consecrating this reality, as well as exploring the dimensions of the Israeli role that began from the first moment of the split and strengthens the split among the Palestinians, through Israel's control of the Palestinian crossings and imposed a total siege on Gaza Strip, separating it from the West Bank, in addition to withholding clearance funds and preventing them from reaching the Palestinian Authority's treasury to pay the salaries of its employees. The study concluded that the Palestinian laxity in ending the split, and achieving reconciliation, restoring Palestinian cohesion, and prolonging the split to the point that it allowed the greedy to achieve their ambitions, and gave the opportunity for the Israeli occupation to implement its settlement goals in the West Bank lands without supervision, and in the absence of an international system. Impotent, and polarized regional parties.

The study used the national interest approach as a main driver for states 'foreign policies, and the historical approach that look for the history of relations between states to find out their existing policies towards each other, and the analytical method for analyzing and interpreting those relations.

مقدمة

يوجد حالة استقطاب إقليمية ودولية، ولا يمكن للكيانات الصغيرة النأي عن تلك التجاذبات. ففي ظل نسق دولي قائم على تكتلات ومحاور سياسية وعسكرية؛ لا يمكن لأية دولة أن تبني لنفسها سياسة عزلة تنأى بها عن تلك المحاور، وبالتالي فإن صانعي السياسة في الكيانات السياسية الصغرى، قد يسعون الى الدخول في بعض التحالفات هنا وهناك لحماية أنفسهم، وكياناتهم من بطش القوى الكبرى.

مشكلة البحث:

ما إن عقدت الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م، وبدا الفلسطينيون يُسطِّرون تجربة ديمقراطية واعدة، إلا وبدت التدخلات الخارجية سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي تتجلى في تفاصيل تلك التجربة الديمقراطية الفلسطينية، حتى بدت هذه التجربة تنتكس، وسرعان ما حدث الاقتتال بين الاخوة والتي أدى إلى سيطرة حركة حماس بالقوة العسكرية على قطاع غزة، وتقوقع حركة فتح في الضفة الغربية، واستمرت هذه الحالة إلى يومنا هذا بفعل المؤثرات الخارجية التي تمنع الفلسطينيين من أية تقارب حقيقي لإنهاء الانقسام وعودة السلطة الفلسطينية لممارسة مهامها بشكل طبيعي في قطاع غزة.

وبالتالي فإن مشكلة البحث تبدو جلية في التساؤل الرئيس التالي:

ما أثر المحددات الخارجية على الانقسام الفلسطيني ؟

ويتفرع من تلك التساؤل عدة أسئلة فرعية وهي كالتالي:

- ما مدى تأثير المواقف العربية المتناقضة على طرفي الانقسام ؟
- ما الدور الاسرائيلي في تكريس حالة الانقسام الفلسطيني ؟
- ما موقف القوى الكبرى من الانقسام الفلسطيني ؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تحديد العلاقة بين الفواعل الخارجية وبين استمرار أزمة الانقسام الفلسطيني، خصوصا في ظل الاحداث المتسارعة على المستويين الدولي والاقليمي، ومدى ارتباط السياسة الداخلية الفلسطينية بالتوجهات الخارجية.

منهج البحث:

يستخدم مفهوم المصلحة الوطنية كركيزة في تحليل العلاقات الدولية، حيث يقوم على أن المصلحة الوطنية هي الهدف الأساسي للسياسة الخارجية لدولة ما، والقوة المحركة لسياساتها الخارجية [1]، ويتميز منهج المصلحة الوطنية بأنه يجرد سلوك الدول من التبريرات المثالية التي تحاول تلك الدول أن تضيفها على تصرفاتها واتجاهاتها محاولة بذلك التمويه على الرأي العام سواء الداخلي أم الدولي، ويوضح أن السياسة الخارجية للدول تتم في إطار عامل واحد وهو المصلحة الوطنية لدولة ما، وهي ما يتصوره صانعو القرار في هذه الدولة، وهذا يدخل في التحليل اعتبارات كتفسير نظام الحكم والأيديولوجية ودور جماعات المصالحة والقيادة.. الخ. مما يفيد في فهم سلوك الدول والتنبؤ به[2].

[1] أحمد يوسف أحمد، محمد زيادة: مقدمة في علم العلاقات الدولية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ص42.

[2] المرجع ذاته، ص42-44.

كما ستستخدم الدراسة المنهج التاريخي الذي ستلقى من خلاله الضوء على تاريخ العلاقات بين الدول، والذي ينعكس في سياساتها الخارجية.

المنهج التحليلي، كما اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الذي من خلاله سوف تظهر الى أي مدى اثرت المحددات الخارجية في موضوع الانقسام الفلسطيني الداخلي.

الدراسات السابقة:

- **دراسة للدكتور إبراهيم إبراش، 2009م، بعنوان "جذور الانقسام ومخاطره على المشروع الوطني" [3]**

يعيد الكاتب في دراسته هذه جذور الانقسام الفلسطيني الذي حدث في العام 2007م إلى تاريخ أبعد من ذلك، إذ تعتقد الدراسة أن ما حدث في العام 2007م هو تتويج لسلسلة من الخلافات العميقة التي أدت في النهاية إلى الانقسام، إذ أن هذه الخلافات بدأت حسب هذه الدراسة منذ نشوء حركة حماس في العام 1987م وقد تعمّقت الخلافات تدريجيًّا إلى أن وصلت إلى الانقسام الذي أثّر استراتيجيًّا وسلبيًّا حسب الدراسة على ركيزتي المشروع الوطني: المقاومة والتسوية.

وترى هذه الدراسة أن الانقسام الفلسطيني يقف حاجزًا في طريق كلٍّ من مشروعي المقاومة والتسوية، وحتى التواصل الجغرافي بين شطري الوطن الفلسطيني: الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا يمثل خطرًا حسب الدراسة على المشروع الوطني الفلسطيني برمته.

دراسة للكاتب وحيد عبد المجيد، بعنوان "التفاعلات العربية–الإقليمية تجاه الحرب على غزة"([4])

يرجع الكاتب في هذه الدراسة إلى أن الانقسام العربي– الإقليمي الكبير خلال وبعد الحرب على غزة يعود إلى موقع قضية فلسطين ومكانتها بالنسبة للنظام العربي وفي التفاعلات الإقليمية، وعلى الرغم من أن الدراسة توضح أن الانقسام الذي أعقب الحرب على غزة هو الأقل عمقًا بين الانقسامات العربية منذ الحرب الباردة العربية في أواخر الخمسينات ومعظم ستينات القرن الماضي وما تلاها من انقسامات على مر السنوات التي اعقبتها، غير أن هناك ثمة عاملين مهمين يجعلان الانقسام العربي الراهن بالغ الخطر أولهما: تضاؤل الثقة المتبادلة بين فريقين يوصف أحدهما بالمعتدل حينًا والمهادن حينًا آخر، بينما يوصف الفريق الآخر بالتطرف والذي يحب اطرافه أن يتم وصفهم بأنهم ممانعون أو مقاومون، أما العامل الثاني: فهو المشروع الإيراني الإقليمي الذي يستظل به **أحد** الفريقين بينما يرفضه الفريق الآخر ويعتبره مصدر تهديد.

وأشارت الدراسة إلى ضعف التحالف الثلاثي المصري–السعودي–السوري، وذلك منذ أن أخذت سوريا تبتعد تدريجيًّا مع مطلع العقد الجاري، بعدما كان يُعد هذا التحالف صمام الأمان بالنسبة للنظام العربي الرسمي. وهو ما فسر الانقسام العربي–الإقليمي خلال الحرب على غزة حسب الدراسة، والذي شكل امتدادًا لمرحلة جديدة في النظام العربي الرسمي.

وتوضح الدراسة أن هناك علاقة جدلية ما بين الانقسام العربي–الإقليمي من ناحية والفلسطيني من ناحية أخرى، ولكن كلاً من الجهود المبذولة لإذابة الجليد على المستوى العربي والحوار على الصعيد الفلسطيني، تبعث على الأمل في وضع حل لكلٍّ منهما، لكن دون أن تُمعن الدراسة في كثير من التفاؤل بشأن تحقيق مصالحة كاملة، لكن المهم – كما تعتبره الدراسة – هو وقف التدهور في الخلافات العربية والفلسطينية من خلال فتح الباب امام تقارب تدريجي عن طريق حوار جاد وحقيقي وهو الشرط الأساسي لتحقيق اية

---

[3] إبراهيم أبراش: جذور الانقسام الفلسطيني وتأثيره على القضية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد 78، ربيع 2008، ص5.

([4]) وحيد عبد المجيد، بعنوان "التفاعلات العربية–الإقليمية تجاه الحرب على غزة"، مجلة السياسة الدولية، العدد (176)، السنة الخامسة والأربعون، المجلد 44، أبريل 2009م.

مصالحة حقيقية.

دراسة للباحث غياث محمد سليمان جازي، بعنوان "ماهية الدور المصري ومنطلقاته في الحوار الوطني الفلسطيني 2005-2013"([5])

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتشخيص الموقف المصري تجاه حوار المصالحة الفلسطيني، وفهم منطلقات هذا الدور من خلال التعرف على المؤثرات التي تعكس طبيعة هذا الدور تجاه القضية الفلسطينية، كما تهدف الدراسة إلى معرفة أهم التحديات والصعوبات التي تواجه طبيعة هذا الدور وآفاق نجاحه في المستقبل.

تحاول الدراسة أيضًا رصد تفاصيل العلاقة التاريخية التي تربط البلدين ثم الوقوف على أهم وأبرز معوقات الوحدة الوطنية وإنهاء الانقسام.

كما توضح الدراسة الدافع الحقيقي وراء الدور المصري في الحوار الوطني الفلسطيني وتبين أن الدافع المرتبط بالأمن القومي المصري، وتأمين البوابة الشرقية التي تربط مصر بغزة، ودور مصر كلاعب إقليمي رئيسي في المنطقة يأتي على رأس هذه المنطلقات. كما أن لرغبة النظام الحاكم في مصر في احتواء ظاهرة تنامي قوة تأثير حركة حماس في المنطقة باعتبارها وليدة الإخوان، ولها دورٌ مهم في دفع مصر نحو الوساطة والرعاية والتأثير في الحوار الوطني الفلسطيني.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة والتي تناولت موضوع الانقسام الفلسطيني، وعلى الرغم من وجود اختلافات في النتائج إلا أنه يوجد في أحيانٍ كثيرة نقاط التقاء بين معظم الدراسات، فقد اتفقتْ على أن الانقسام أثَّر على بنية النظام السياسي الفلسطيني وعلى مستقبل القضية الفلسطينية برمتها.

كما أكدت بعض تلك الدراسات على عجز النظام العربي الرسمي عن تحقيق شيء ملموس في قضية الصراع العربي- الإسرائيلي في ضوء المستجدات والتطورات الإقليمية والدولية. تأتي هذه الدراسة في محاولة جادة منها وسعي لتلافي جوانب النقص، والتي لم تتضمنها الدراسات السابقة، حيث تسعى إلى التركيز على تأثير الانقسام المباشر على العلاقات العربية البينية وانعكاس ذلك على توجه السياسة العربية المختلفة وطروحاتها المتباينة لإنهاء أزمة الانقسام، ومستقبل القضية الفلسطينية في ظل المستجدات الإقليمية والدولية، مما أدى إلى إطالة أمد ذلك الانقسام.

تم تقسيم الدراسة على أربعة مباحث جاءت كالتالي:

المبحث الاول: المواقف العربية وعلاقتها بطرفي الانقسام

المبحث الثاني: الموقفين التركي والايراني تجاه الانقسام

المبحث الثالث: الدور الاسرائيلي في أزمة الانقسام

المبحث الرابع: مواقف الدول الكبرى تجاه الانقسام

المبحث الاول- المواقف العربية وعلاقتها بطرفي الانقسام:

([5]) غياث محمد سليمان جازي، بعنوان "**ماهية الدور المصري ومنطلقاته في الحوار الوطني الفلسطيني 2005-2013**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2013م.

بدأت حالة من الاستقطاب العربي والإقليمي على الساحة الفلسطينية منذ نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية مطلع العام 2006م، حيث دخلت العديد من الدول على خط السياسة الفلسطينية كل دولة حسب أهدافها ومصالحها. وحين وقع الخلاف الفلسطيني الداخلي بين حركتي فتح وحماس سرعان ما انعكس هذا الخلاف على المواقف العربية والإقليمية الأمر الذي جعلها تتباين فيما بينها في ردود افعالها تجاه الفلسطينيين، مما عمّق الخلاف والانقسام.

ومنذ تأسيس الكيانات السياسية العربية مطلع القرن العشرين، والانقسامات موجودة في تلك الكيانات. حيث إن النظام العربي ولد في بيئة عالمية وإقليمية شديدة التعقيد، وانعكس ذلك في نمط العلاقات داخله، وخاصة بين الدول العربية الرئيسية، اذ اتسمت هذه العلاقات – أغلب الوقت – بالتوتر والتقلب والصراع المستتر أكثر مما اتسمت بالانسجام والاستقرار[6]، لكن بعد اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و"إسرائيل" عام 1979م، بدت تطفو ملامح الانقسام العربي أكثر بعد المقاطعة العربية لمصر ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس، وحدث بعد ذلك نوع من الاستقطاب بين مؤيدين ومعارضين لتلك الاتفاقية.

وعقدت الدول العربية مؤتمر قمة رفضت فيه كل ما صدر عن اتفاقية "كامب ديفيد"، كما اتخذت جامعة الدول العربية قرارًا بنقل مقرها من القاهرة إلى تونس احتجاجًا على الخطوة المصرية المنفردة على الصعيد العربي، هذا ويرى البعض أن الاتفاقية أدت إلى نشوء نوازع الزعامة الإقليمية والشخصية في العالم العربي، لسد الفراغ الذي خلفته مصر، وكانت هذه البوادر واضحة لدى القيادات في العراق وسوريا، حيث حاولت الدولتان تشكيل وحدة في عام 1979 ولكنها انهارت بعد عدة أسابيع، وقام العراق على وجه السرعة بعقد قمة لجامعة الدول العربية في بغداد في 2 تشرين الأول/نوفمبر 1978م أعلنت رفضها لاتفاقية كامب ديفيد وقررت نقل مقر الجامعة العربية من مصر، وتعليق عضوية مصر ومقاطعتها وشاركت بهذه القمة (10) دول عربية ومنظمة التحرير الفلسطينية[7].

وفي عام 2006 وبعد العدوان الاسرائيلي على لبنان ترسخ ذلك المفهوم، وأصبح الصراع محتدمًا بين محورين: "محور الممانعة"، وهو المحور الذي ترعاه إيران بالتحالف مع النظام السوري وحزب الله اللبناني بالإضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين. و"محور الاعتدال" والذي يصف نفسه بالواقعية، ويضم كلا من مصر والأردن ودول الخليج العربي[8].

ويمكن القول بأن العالم بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي قد ساده حالة من الاستقرار النسبي في العلاقات السياسية بين الدول، حيث تصدرت الولايات المتحدة المشهد، وهيمنت على العلاقات الدولية، وصنفت العالم إلى محورين: "محور خير" و"محور شر"، وادخلت بعض الدول والكيانات التي لم تتساوق مع سياساتها ومخططاتها ضمن "محور الشر" كإيران وسوريا وحزب الله اللبناني وحركتي حماس والجهاد الإسلامي الفلسطينيتين.

وكانت المحاور تتبدل من وقت لآخر وذلك حسب مصلحة الدول، إذ أن لكل دولة سياساتها وارتباطاتها الخارجية على المستوى الإقليمي والدولي مما يجعلها تتغير وتتبدل حسب المتغيرات الإقليمية والدولية، وبالتالي انعكس ذلك في ردود الفعل العربية إزاء مواقفها تجاه الحركات الفلسطينية المرتبطة بما يسمى "محور الممانعة " فأصبح عددٌ من الدول التي كانت في محور الاعتدال، تميل إلى تأييد حركات محور الممانعة مثل دولة قطر، حيث كان لذلك انعكاس جلي على القضية الفلسطينية، وجاءت أحداث

---

[6] محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد ازمة الخليج**، سلسلة عالم المعرفة (158) ، مؤسسة السلسلة، الكويت، 1992م، ص31.

[7] شيماء مصطفى، **كامب ديفيد.. رفضها العرب وأصر عليها السادات**، موقع التحرير الاخباري، بتاريخ 2015/9/17م، http://cutt.us/kGRQ2، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2017/5/14م.

[8] محمد أبو رمان، نفين بندقجي: **من الخلافة الإسلامية الى الدولة المدنية: الإسلاميون الشباب في الأردن وتحولات الربيع العربي**، مؤسسة فريدريش ايبرت– مكتب عمان، الأردن، 2018م، ص36.

الانقسام الفلسطيني لتزيد من وضوح تلك السياسة.

فقبل تأسيس السلطة الفلسطينية، كانت العلاقات الفلسطينية مع العالم الخارجي منوطة بمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني والمعترف بها دوليًا. وبالرغم من أن السلطة أُنشئت بقرار من المنظمة، واستمدت شرعيتها ووجودها من المنظمة أيضًا؛ إلا أن السلطة أُريد لها أن تكبر وتتضخم على حساب المنظمة، في حين أُضعفت المنظمة وهُمِّشت مؤسساتُها وأُفرِغت من محتواها، لتُصبح بعد ذلك مجرد صورة يتم استحضارها حين الحاجة لتمرير قرارٍ أو لتوفير غطاء[9]. وأصبحت العلاقات الفلسطينية مع الخارج تتحكم بها السلطة الفلسطينية، وتديرها حسب مصالحها التي تتعارض في كثيرٍ من الأحيان مع قرارات المنظمة وفصائلها.

لكن ونظرًا لأن الخطوط العريضة للسياسة الفلسطينية في غالبها متفق عليها من قِبَل كل من منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية التي هي وليدة المنظمة وامتدادها في النهج الذي تَفَوَّق على منافسيه في الموافقة على الدخول في اتفاقيات سلام مع إسرائيل؛ لم يكن هناك تعارض كبير بين الطرفين حيث كان من يقود السلطة هو نفسه من يقود المنظمة، وكانت الخلافات التي تحدث أحيانًا سطحية لا تتعدى الشكليات. لكن بعد انتخابات عام 2006م وفوز حركة المقاومة الإسلامية حماس وتشكيلها الحكومة لأول مرة في تاريخ السلطة الفلسطينية، والهيمنة عليها، أصبحت العلاقة مع الخارج في مأزق حيث صار النظام الفلسطيني برأسين: أحدهما في قطاع غزة بقيادة حركة حماس. والآخر في رام الله بقيادة الرئيس محمود عباس. وكل واحد منهما له سياسة مغايرة للآخر.

وفي هذا المضمار استغلت بعض الدول العربية الخلاف القائم بين حركتي فتح وحماس، لتقوية نفوذها في الخلافات البينية فيما بينها، حيث ذهبت بعض الدول لدعم الحكومة الجديدة الممثلة بحركة حماس ورئيسها إسماعيل هنية، والبعض الآخر يدعم الرئاسة الفلسطينية بقيادة محمود عباس التي يعتبرها السلطة الشرعية القائمة في الأراضي الفلسطينية.

وانعكس الخلاف الفلسطيني على الخلاف البيني العربي مما عاد أثره بقوة على الأزمة الفلسطينية الداخلية وعمَّقه وأطال أمده.

وبعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالقوة العسكرية في منتصف العام 2007م، انقسم النظام السياسي الفلسطيني إلى قسمين، حيث تمكنت حركة حماس من إدارة قطاع غزة، واستطاعت أن تصمد في حكم القطاع أمنيًا واقتصاديًا بفضل دعم بعض الدول العربية والإقليمية مثل قطر وسوريا وإيران، في حين شكل الرئيس أبو مازن حكومة طوارئ بقيادة سلام فياض لكن لم يكن لها وجود فعلي في قطاع غزة، وامتد الانقسام بعد ذلك ليطال كافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولو نظرنا على سبيل المثال إلى الموقف المصري من الانقسام في بداية الأمر، وفي عهد الرئيس حسني مبارك، سنجده في بعض الأحيان منحازًا إلى طرفٍ على حساب طرف، لكن بعد عام 2011م تبدلت الأمور وصار الموقف المصري عبارة عن وسيط ما بين الطرفين، باستثناء فترة إزاحة الرئيس محمد مرسي عن الحكم، وتولي الجيش مقاليد السلطة في مصر حتى انتخابات الرئاسة التي فاز بها الرئيس عبد الفتاح السيسي، وهي الفترة التي كانت العلاقة مضطربة بين النظام القائم في مصر، وحركة حماس التي تتبع الفكر الإخواني، وبقي التوتر قائمًا إلى أن أصدرت حركة حماس وثيقتها المشهورة التي أعلنت فيها فك الارتباط بجماعة الإخوان ولو شكليًا، وأقامت عدة تفاهمات مع الإدارة المصرية التي حاولت فيما بعد تقريب وجهات النظر بين حركتي فتح وحماس،

[9] محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، طبعة مزيدة ومنقحة، بيروت– لبنان، 2012م، ص157.

ووضعت بنودًا كحلول وسط بين طرفي الانقسام لإتمام المصالحة.

أما بالنسبة لدولة قطر فكان موقفُها واضحًا وثابتًا منذ البداية حيث كانت تدعم حركة حماس، وقد باركت لها نجاحها في الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة وتعهدت بتقديم الدعم لها، وقد استغرب كثيرٌ من تعاطف قطر مع حركة حماس ومساعدتها منذ استلامها الحكم في قطاع غزة، واعتبروا أن هذه المساعدات إنما هي جزء من مؤامرة تنفذها قطر من خلال تشجيع حركة حماس للانفصال عن السلطة الفلسطينية التي تقودها حركة فتح، كما اعتبر البعض أن قطر تتحرك في إطار ترويض حركة حماس وإقناعها بالتخلي عن خيار المقاومة[10]، بينما يرى آخرون أن علاقة قطر بحركة حماس إنما هي علاقة مبنية على أساس رؤية شاملة تعبر عن المصالح القطرية وليست جزءًا من مؤامرة تتساوق مع الأهداف الأميركية والإسرائيلية[11].

وكانت قطر تحاول أن تنازع القوى الإقليمية التاريخية على قيادة المنطقة خاصة في ظل وجود الكثير من الأزمات التي عاشتها تلك الدول والتي أسفرت عن ضعفها وتراجعها، مما حدا بقطر إلى محاولة سد الفراغ، واستخدمت قطر في ذلك أدوات لتنفيذ سياساتها، واستغلت علاقاتها القوية بالولايات المتحدة الأميركية.

ودعمت قطر القوى السياسية الإسلامية بشكل كبير، في مواجهة التيارات السياسية العربية الكبرى في بعض الدول بما أثر سلبًا في بعض الدول على مسار حراكاتها.

وبعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 2008–2009 دعت قطر إلى عقد قمة عربية طارئة، وعرضت استضافة تلك القمة في الدوحة، وبالفعل عقدت القمة بعد مخاض عسير بين الدول المعنية، حيث برزت في تلك القمة العديد من الخلافات العربية من خلال تصريحات بعض قادة الدول العربية، إذ امتنع عددٌ من رؤساء الدول عن حضور القمة، ومنهم الرئيس الفلسطيني محمود عباس، مما دفع قطر إلى دعوة قادة حركتي حماس والجهاد الإسلامي لحضور القمة والتحدث باسم الشعب الفلسطيني، الأمر الذي تسبب بتوتر كبير بين السلطة الفلسطينية ودولة قطر.

المبحث الثاني:الموقفين الايراني والتركي

أولاً: الموقف الإيراني:

كانت إيران أول دولة تقدم التهنئة لحركة حماس بعد فوزها في انتخابات التشريعي، ودعت على الفور وفدًا رفيع المستوى من حماس لزيارة طهران، وقد أعلن وزير الخارجية الإيراني "منوشهر متكي" في فبراير 2006 تبرع إيران بمبلغ 50 مليون دولار، لمساعدة حركة حماس المنتخبة حديثا[12].

كما أعلن رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني "علي لاريجاني" في ختام لقائه مع رئيس المكتب السياسي لحماس "خالد مشعل" في طهران، أن بلاده ملتزمة بتقديم الدعم المالي والمعنوي للحكومة الفلسطينية الجديدة التي ستشكلها حماس حتى تقوى على التصدي للحصار الإسرائيلي والضغط الأميركي[13].

---

[10] نهاد الشيخ خليل، **قطر وحماس.. لماذا وإلى اين ؟**، العربي الجديد، 10 يونيو 2017م، http://cutt.us/Zr0rv، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/6/4م.

[11] المرجع ذاته.

[12] محمد السعيد عبد المؤمن، **إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية**، سلسلة دراسات ترجمات، العدد 24، 2006م، ص31.

[13] ايران تعد بتقديم مساعدة مالية لحكومة حماس، جريدة الدستور، الخميس 2006/2/23م، https://www.addustour.com/ ، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/10/9م.

وبما أن الجمهورية الإيرانية هي الراعي لمحور "الممانعة"، ويبدو أنها تتزعم هذا المحور في وجه الولايات المتحدة الأميركية، فإن تقديم الدعم لحركة حماس وحكومتها في قطاع غزة يعتبر بمثابة مكايدة للسلطة الفلسطينية المصنفة ضمن محور "الاعتدال"، إذ يبدو أن إيران تقدم الدعم لصالح طرف ضد الطرف الآخر، مما يُعمّق الخلاف بين حركتي فتح وحماس.

ثانيا: الموقف التركي:

وبالنسبة لتركيا فإن القضية الفلسطينية تعتبر قضية مهمة على المستويين الرسمي والشعبي. وقد زاد الاهتمام التركي بالقضية الفلسطينية بعد فوز حزب العدالة والتنمية في تركيا ذي الجذور الإسلامية، واعتلائه سدة الحكم هناك، وبعد فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام 2006م، أسهمت الخلفية الإسلامية في تعميق العلاقة بين الطرفين[14]، ثم بعد ذلك تُرجم الاهتمام التركي واقعًا في سياسة تركيا تجاه القضية الفلسطينية، حيث اعترفت تركيا بنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي فازت بها حركة حماس، وقامت باتصالات مبكرة مع الحركة رغم المعارضة الإسرائيلية والغربية، وطالبت العالم باحترام نتائج تلك الانتخابات، وفي آذار/مارس 2006 زار وفدٌ من حركة حماس برئاسة خالد مشعل تركيا، وقد أصدرت الخارجية التركية بيانًا في نفس الشهر طالبت فيه منح حكومة حماس فرصة لإثبات نفسها[15]. وقد تحدث الرئيس التركي – آنذاك – عبد الله غول بصفته الحزبية لا الرسمية عن استقباله خالد مشعل قائلاً: " إن ذلك الاستقبال من منطلق أن تركيا تسعى لدورٍ أكبر في منطقة الشرق الأوسط، وأنه لا يمكنها أن تقف موقف المتفرج"، كما أكد في حديثه عن اهتمام تركيا بالمشكلة الفلسطينية، وأن تركيا ستواصل العمل على وقف العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين[16]

وكان الموقف التركي واضحًا وجليًّا في رفض الحصار المفروض على قطاع غزة من قبل إسرائيل بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، واستطاعت تركيا من خلال علاقاتها مع الدول المختلفة ان تفتح ملف الحصار في المحافل الدولية، وأصبحت تركيا مسرحًا للعديد من الفعاليات والنشاطات الإسلامية الرافضة للحصار والمساندة للشعب الفلسطيني[17].

المبحث الثالث: الموقف الإسرائيلي من الانقسام

منذ اللحظة الأولى لإعلان حركة حماس نيتها خوض الانتخابات التشريعية في تشرين الأول/اكتوبر 2005م، أعلنت الحكومة الإسرائيلية بقيادة أرييل شارون رفضها لهذه الانتخابات، وشددت على أنها لن تسمح لانتخابات فلسطينية تشارك فيها حركة حماس، واستطاعت إسرائيل أن تجير الموقف الأميركي والأوروبي لصالحها، وتكوّن موقفًا ضاغطًا على السلطة الفلسطينية لمنع حركة حماس من خوض تلك الانتخابات[18].

---

[14] محسن محمد صالح، **محددات السياسة التركية تجاه حماس**، موقع الجزيرة نت، http://cutt.us/PRoz0 ، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/10/8م.

[15] المرجع ذاته.

[16] رجب الباسل، **دور تركيا في القضية الفلسطينية، (دراسة)** ، موقع وكالة سما الإخبارية، تم النشر بتاريخ 8 سبتمبر 2011م، http://cutt.us/xQ58r، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/10/9م.

[17] محسن صالح، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، تقرير معلومات (20) ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت– لبنان، 2011م، ص14.

[18] عبد الفتاح الجبالي (رئيس التحرير)، **التقرير الاستراتيجي العربي 2006–2007م**، القاهرة، 2007م، ص219.

كما أكدت الحكومة الإسرائيلية على أنها لن تتعامل مع أية حكومة تُشكّلها أو تشارك فيها حركة حماس[19]، وقال رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت إن "إسرائيل" لن تقبل أن تكون حركة حماس جزءًا من اللعبة السياسية.. وأنه لا فرق إذا كانت حركة حماس جزءًا من المجلس التشريعي أو الحكومة الفلسطينية، وسنواصل ضغوطنا لمنع وضع كهذا"[20]

ومنذ اللحظة الأولى التي شكلت فيها حركة حماس الحكومة، اتخذت "إسرائيل" موقفًا عدائيًّا مسبقًا تجاه الحكومة التي ستشكلها حركة حماس، واشترطت "إسرائيل" لتغيير موقفها من ذلك أن تعترف الحكومة الفلسطينية الجديدة بـ "اسرائيل"، وأن تنبذ العنف و"الإرهاب"، وأن تنزع أسلحة المنظمات الفلسطينية المقاومة، وأن تعترف الحكومة بكل الاتفاقات التي تم توقيعها سابقًا بين "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية[21].

فرضت إسرائيل حصارًا اقتصاديًّا مشددًا على قطاع غزة وأوقفت تحويل مخصصات السلطة الفلسطينية من عائدات الضرائب (حسب اتفاقية باريس الاقتصادية)، وأوقفت التعاملات البنكية مع البنوك الفلسطينية، وأغلقت كافة الحدود البرية والبحرية والجوية، ومنعت نقل البضائع دون إذنٍ مسبق منها، وإشراف كامل على تلك البضائع[22]

وبالتالي فإن السياسة الإسرائيلية بالأساس – إلى جانب بعض السياسات الإقليمية الأخرى – عززت فكرة الانقسام وساهمت فيه بدرجة أو بأخرى، ثم بعد ذلك تسببت في إطالة هذا الانقسام إلى مدى أعمق مما كان عليه في الأيام الأولى.

المبحث الرابع. مواقف القوى الكبرى

منذ اليوم الأول لنية حركة حماس المشاركة في الحياة السياسية الفلسطينية والدخول في العملية الانتخابية حاولت الحركة أن تغير لغة خطابها تجاه العالم، بما يجعلها مقبولة لدى المجتمع الدولي، لكنها اصطدمت بجدار الاعتراف بإسرائيل، والاعتراف بالاتفاقات الموقعة معها، ونبذ العنف والإرهاب، وهي شروط ثلاثة كانت الرباعية الدولية قد اشترطتها على الحركة قبل الاعتراف بها والتعامل معها.

وقد دعت الرباعية الدولية الحركة إلى التخلي عن العنف والاعتراف بحق "إسرائيل" في الوجود، وقد ذكرت اللجنة في بيانها الذي أصدرته الخارجية الأميركية أن "حلاً يقوم على دولتين، يستوجب تخلي جميع المشاركين في العملية الديمقراطية عن العنف والإرهاب، وموافقتهم على حق إسرائيل في الوجود، ونزع أسلحتهم، كما توضح ذلك خارطة الطريق"[23]، الأمر الذي رفضه خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس حين قال: "إن خارطة الطريق غير مقبولة، لأنها تفرض شروطًا مفصلة بنزع أسلحة المجاهدين واعتقالهم والتخلي عن المقاومة، لكنها تبقى غامضة بشأن التزامات "إسرائيل" بشان القدس واللاجئين والأراضي التي يجب اعادتها"، وأضاف " لن نلقي السلاح طالما تحتل "إسرائيل" جزءًا من أراضينا"[24].

---

[19] المرجع ذاته.

[20] محمد محسن صالح (تحرير)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006**م، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت– لبنان، ص78.

[21] المرجع ذاته ، ص80.

[22] المرجع ذاته.

[23] جريدة الأيام الفلسطينية، العدد (2600)، السنة الحادية عشرة، السبت 2006/1/18م، ص1.

[24] المرجع ذاته، ص 17.

أولا: الموقف الأمريكي:

بالرغم من الموافقة التي أبدتها الإدارة الأميركية على مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في بداية الأمر؛ وكان هذا ضمن الرؤية الأميركية لنشر الديمقراطية، ومساندة الأنظمة الديمقراطية في العالم العربي، لكن عندما فازت حركة حماس في الانتخابات تغير الموقف الأميركي. واتخذت الولايات المتحدة موقفًا متشددًا حيال تشكيل حركة حماس الحكومة قبل التزامها بشروط الرباعية. حيث قال الرئيس الأميركي جورج بوش الابن: "إن حماس لا يمكن أن تكون "شريكًا في السلام"، طالما أن برنامجها يدعو إلى تدمير إسرائيل"، وأعرب عن شكوكه في أن تكون حماس "شريكًا في السلام" إذا ما تمسكت ببرنامجها السياسي الذي يدعو إلى تدمير إسرائيل، واحتفظت بجناحها العسكري المسلح"، وقد كرر الرئيس ذكر ما تنص عليه سياسة الولايات المتحدة، المتمثلة في أن "الحزب السياسي الذي يعلن بوضوح تدمير إسرائيل كجزء من برنامجه هو حزب لن نتعامل معه"[25].

ومن جانب آخر قالت وزيرة الخارجية الأميركية كونداليزا رايس: إن "موقف الولايات المتحدة من حماس لم يتغير، فلا يمكن أن تكون لك قدم في السياسة وأخرى في الإرهاب"، إذ طالبت الفلسطينيين والمجتمع الدولي "بالحديث بوضوح وصدق" عن مبادئ الديمقراطية، التي قالت إنها لا تتمشى على الإطلاق مع الإرهاب والعنف المطلق، وأضافت "إن الديمقراطية لا تجلب الحقوق فحسب، وإنما تجلب التزامات ومسؤوليات كذلك"[26].

وتبنت الولايات المتحدة الأميركية المطالب الإسرائيلية المعادية لحركة حماس ولأية حكومة تشكلها أو تشارك فيها، لكن وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس عادت وفرّقت بين حكومة حركة حماس من جهة، والسلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس من جهة أخرى، وقد أشارت الوزيرة إلى تقديم دعم إدارتها للسلطة الفلسطينية التي يرأسها محمود عباس، لكن "الولايات المتحدة غير مستعدة لدعم وتمويل منظمة تدعو إلى تدمير إسرائيل" على حد قولها.

ثانيا: مواقف دول الاتحاد الأوربي

على الرغم من قوة الاتحاد الأوربي الاقتصادية، إلا أننا نجده غير قادر على بلورة سياسة مستقلة عن سياسة الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، وتجاه الصراع العربي الإسرائيلي، حيث إن السياسات الاوربية متأثرة بنظيرتها لأميركية، كما أن هناك ضغطًا أميركيًا على أوربا لمنعها من التقارب مع الموقف العربي، حيث تريد الولايات المتحدة الأميركية الاحتفاظ لنفسها بنصيب الأسد في إدارة الصراع العربي الإسرائيلي، وتكون الفاعل الرئيسي في إدارة ملفات المنطقة المتعددة، لتمتُّع المنطقة بموقع استراتيجي وبطاقات وموارد طبيعية كبيرة[27]

وفي عام 2003م أدرج الاتحاد الأوربي حركة حماس على قائمة المنظمات الإرهابية، وقام بتجميد أرصدتها في الدول الأوربية، ولكن بعد مشاركة الحركة في الانتخابات البلدية عام 2005م، حدث نوع من الارتباك في الموقف الأوربي، وبعد فوز

---

[25] **حماس تستلم السلطة من فتح، قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية**، 25 كانون الثاني/ يناير 2006، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2006م، ص23-24، http://www.mesc.com.jo/Studies/Studies_3.html، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2017/7/8م.

[26] المرجع ذاته، ص24.

[27] رحماني وهيبة، **الدور الأوربي في القضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2018م، ص67.

الحركة في انتخابات التشريعية عام 2006م، تبنى الاتحاد الأوربي شروط الرباعية الدولية، وشرعت دول الاتحاد في الضغط على الحركة من أجل الموافقة على تلك الشروط، أو بالمقابل سوف تواجه حصارًا مشددًا، وقد استغل الاتحاد الأوربي قضية المساعدات الاقتصادية للضغط على حركة حماس، حيث أصدر مجلس العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوربي قرارًا في 10 نيسان/ابريل 2006م، بوقف المساعدات للحكومة الفلسطينية، وأوقف اتصالاته السياسية بها إلى حين التزام حركة حماس ببنود اللجنة الرباعية[28].

وقالت المستشارة الألمانية إنجيلا ميركل: إن الاتحاد الأوربي لن يتمكن من تمويل السلطة الفلسطينية – إذا تولت حماس إدارتها – مالم تنبذ الحركة العنف وتعترف بإسرائيل"[29] وأضافت: إن "التعاون بين إسرائيل والفلسطينيين لن يكون ممكنًا، إلا إذا تخلى قادة حماس عن العنف، وأقروا بحق اسرائيل في الوجود واحترموا كل الاتفاقات الدولية الموقعة أصلاً". وذكرت أنه بدون تلبية هذه الشروط فإن الاتحاد الأوربي لا يمكنه أن يواصل دعمه المالي لإدارة فلسطينية تسيطر عليها حركة حماس[30].

ثالث: الموقف الروسي:

على الرغم من تباين الموقف الروسي عن نظيره الأميركي في نظرته تجاه فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، إلا أنه لم يكن هناك اختلافٌ جوهري روسي عن الموقفين الأميركي والأوربي من ناحية التأكيد على ما أقرته الرباعية الدولية(*)، حيث إن الرئيس الروسي بوتن لم يقابل وفد حركة حماس الذي زار روسيا في آذار/مارس 2006م، وأكد بوتن على ضرورة احترام ما أقرته الرباعية، ونبذ العنف، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود[31].

لكن على الرغم من التأييد الروسي للرباعية الدولية إلا أنه كان حريصًا على أن يكون على مسافة واحدة من أطراف الخلاف الفلسطيني[32].

أما عن موقف موسكو تجاه حماس قال "بوتين": "إن مواقفنا من حماس تتباين عن المواقف الأميركية والأوروبية، فلم تعترف وزارة الخارجية الروسية أبدًا بحماس بوصفها منظمة إرهابية"، لكن ذلك "لا يعني مباركتنا وتأييدنا لكل ما تقوم به ولكل ما صدر عنها من بيانات في الآونة الأخيرة". وأشار "بوتين" إلى أن العالم يعرف احتمالات أن تَصدُر بيانات مُغرقة في الراديكالية عن هذه القوة السياسية أو تلك؛ يوم تكون في مواقع المعارضة في إطار سعيها نحو السلطة، لكن الأمر يكون مغايرًا حين تحصل هذه القوى على ثقة الشعب بما يجعلها ملزمة بالعمل من أجل أن يشعر كل من وثق بها بنتائج إيجابية نتيجة توليها للسلطة، لذا ينبغي الابتعاد عن البيانات الراديكالية وينبغي الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود وإرساء الاتصالات مع المجتمع الدولي، لكنه في نفس الوقت حذَّر من خطأ قطع المعونات الإنسانية عن الشعب الفلسطيني. من جانبه أعلن "سيرغي إيفانوف" وزير الدفاع الروسي إن بلاده ستتخذ قرار إمداد السلطة الوطنية الفلسطينية بالمدرعات حسب مجريات الأمور هناك، وقال: إن روسيا تراعي دائمًا – لدى

---

[28] محمد هشام محمد إسماعيل، **موقف الاتحاد الأوربي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 الى 2009م**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة (دراسات واوراق بحثية) ، 2011م، ص28.

[29] جريدة الأيام الفلسطينية، العدد 3602، السنة الحادية عشرة، الاثنين 2006/1/30م، ص1.

[30] جريدة الشرق الأوسط، العدد (9926) الثلاثاء، 31 يناير 2006، http://cutt.us/HxvVk

[*] **اللجنة الرباعية الدولية:** هي لجنة دولية أنشئت عام 2002م، بعد تصاعد الصراع في منطقة الشرق الأوسط، واللجنة مكونة من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والاتحاد الأوربي والامم المتحدة، وهي مكلفة بدفع عملية السلام الى الامام وحل الصراع العربي الاسرائيلي.

[31] محسن محمد صالح (محرر) ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت– لبنان، 2007م، ص218.

[32] محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت– لبنان، 2008م، ص255.

قيامها بتصدير أية أسلحة – المسائل المتعلقة بالأمن والاستقرار كما أنها لا ترسل سوى الأسلحة الدفاعية إلى المناطق التي يتسم الوضع فيها بعدم الاستقرار[33].

رابع: الموقف الصيني:

اتخذت الصين سياسة متوازنة تجاه فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وعلى الرغم من تصريح الخارجية الصينية في شباط/ فبراير 2006م الذي دعت فيه المجتمع الدولي إلى "عدم اتخاذ إجراءات قد تزيد أوضاع الشعب الفلسطيني سوءًا بعد فوز حركة حماس"، وإعلان الحكومة الصينية عن أنها ستستمر في تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني، ولا تحبذ سياسة العزل والحصار المفروض على الشعب الفلسطيني، إلا أن موقفها لم يخرج عن جوهر الموقف الدولي[34].

كل هذه المحددات جعلت من الانقسام الفلسطيني حتمية سياسية لا بد من وقوعها بعدما تم تغذيتها من قبل المجتمع الدولي الذي كان له دورٌ أساسيٌّ في وقوع الانقسام ليتسنى لإسرائيل أن تتنصل من التزاماتها الدولية تجاه عملية السلام مع الفلسطينيين.

فالمتتبع للموقف الدولي يجده يدور في الفلك الأمريكي الذي يتبنى وجهة النظر الإسرائيلية كاملة، حيث تشابهت المواقف الغربية في مطالبة الحكومة الفلسطينية الجديدة بالاعتراف ب "إسرائيل" ولم تتعامل مع أي حكومة فلسطينية إلا على هذا الأساس، لكنها في الوقت نفسه لم تطالب "إسرائيل" بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المنصوص عليها في المواثيق والأعراف الدولية، ولم تُوقف علاقاتها ب"إسرائيل" حتى تعترف بتلك الحقوق.

وهنا تبدو السياسة الدولية تجاه القضية الفلسطينية تكيل بمكيالين، حيث تريد تطبيق القانون فقط على الضعفاء بينما تنتهك "إسرائيل" القانون على مرأى ومسمع العالم وبغطاء أمريكي دونما حسيب أو رقيب.

خاتمة

لقد مهَّدت العوامل الخارجية المتضاربة الى وأد الديمقراطية الوليدة في الساحة الفلسطينية، وإفشال كل ما نتج عن العمل الديمقراطي من تشكيل للحكومتين العاشرة والحادية عشرة، حيث ساعدت تلك العوامل على حدوث تنافس غير ديمقراطي بين حركتي فتح وحماس على السلطة، أدخلهما في اقتتال شرس راح ضحيته المئات، وأنتج انقساماً حاداً في النظام السياسي الفلسطيني، أدخل القضية الفلسطينية برمتها في نفق مظلم لا يمكن التكهن بموعد الخروج منه.

وسقطت فكرة تقديس القضية الفلسطينية التي كانت راسخة في قلب كل عربي مخلص لقضايا أمته، وتراجع الدعم المادي والمعنوي للشعب الفلسطيني بعد الانقسام، وتاهت البوصلة العربية ما بين أخوة أشقاء تبعثرت خطواتهم، وتشتتت قبل الوصول إلى مبتغاهم من تحرير وطنهم.

ودخل الفعل الاقليمي والدولي تجاه القضية الفلسطينية في بداية الأمر في مرحلة جمود، وتاهت البوصلة ما بين كيانين منفصلين غير قادر كل منهما على الامساك بكافة اوراق القضية الفلسطينية، وصارت المواقف حائرة بين طرفي قضية دفع أهلها الكثير من أجل الاستقلال ودحر المحتل. كما أن عناد المُنْقَسمين أدخل الفعل العربي من جديد في دائرة التحيز، وذلك حسب المصالح والتقاء الأفكار والسياسات.

(33) جريدة الشرق الاوسط، الاربعاء، 1 فبراير 2006م، http://cutt.us/a6Pqs .

(34) محسن محمد صالح (محرر)، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، مرجع سابق، ص220.

وفي نهاية المطاف فإن المأزق الذي وضع الفلسطينيون أنفسهم فيه، والذي تبدى من خلال قصور فلسطيني في معالجة الازمة، وتراخي بعض أطراف المصالحة في اكمال الخطوات التصالحية التي بدأت منذ وقت مبكر من أحداث الانقسام، كل ذلك أدى ذلك الى حالة فراغ فلسطيني، جعل بعض الدول الاقليمية التي تحاول أن تلعب دورا في السياسة الاقليمية والدولية، بأن تملأ هذا الفراغ للوصول الى مبتغاها دون أن يكون للفلسطينيين قدرة على التأثير في تلك السياسات.

قائمة المراجع:

1. إبراهيم أبراش: جذور الانقسام الفلسطيني وتأثيره على القضية الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد 20، العدد 78، ربيع 2008، ص5.
2. أحمد يوسف أحمد، محمد زيادة: مقدمة في علم العلاقات الدولية، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، ص42.
3. ايران تعد بتقديم مساعدة مالية لحكومة حماس، جريدة الدستور، الخميس 2006/2/23م، https://www.addustour.com/ ، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/10/9م.
4. جريدة الأيام الفلسطينية، العدد (2600)، السنة الحادية عشرة، السبت 2006/1/18م، ص1.
5. جريدة الأيام الفلسطينية، العدد 3602، السنة الحادية عشرة، الاثنين 2006/1/30م، ص1.
6. جريدة الشرق الأوسط، العدد (9926) الثلاثاء، 31 يناير 2006، http://cutt.us/HxvVk
7. **حماس تستلم السلطة من فتح، قراءة إحصائية وسياسية في نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية**، 25 كانون الثاني/ يناير 2006، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2006م، ص23-24، http://www.mesc.com.jo/Studies/Studies_3.html، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2017/7/8م.
8. رجب الباسل، **دور تركيا في القضية الفلسطينية، (دراسة)** ، موقع وكالة سما الإخبارية، تم النشر بتاريخ 8 سبتمبر 2011م، http://cutt.us/xQ58r، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/10/9م.
9. رحماني وهيبة، **الدور الأوربي في القضية الفلسطينية**، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر سعيدة، الجزائر، 2018م، ص67.
10. شيماء مصطفى، **كامب ديفيد.. رفضها العرب وأصر عليها السادات**، موقع التحرير الاخباري، بتاريخ 2015/9/17م، http://cutt.us/kGRQ2، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2017/5/14م.
11. عبد الفتاح الجبالي (رئيس التحرير)، **التقرير الاستراتيجي العربي 2006-2007م**، القاهرة، 2007م، ص219.
12. غياث محمد سليمان جازي، بعنوان "**ماهية الدور المصري ومنطلقاته في الحوار الوطني الفلسطيني 2005-2013**"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2013م.
13. محسن صالح، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، تقرير معلومات (20) ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت- لبنان، 2011م، ص14.

14. محسن محمد صالح (محرر) ، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت– لبنان، 2007م، ص218.

15. محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، طبعة مزيدة ومنقحة، بيروت–لبنان، 2012م، ص157.

16. محسن محمد صالح، **محددات السياسة التركية تجاه حماس**، موقع الجزيرة نت، http://cutt.us/PRoz0 ، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/10/8م.

17. محمد أبو رمان، نفين بندقجي: **من الخلافة الإسلامية الى الدولة المدنية: الإسلاميون الشباب في الأردن وتحولات الربيع العربي**، مؤسسة فريدريش ايبرت– مكتب عمان، الأردن، 2018م، ص36.

18. محمد السعيد عبد المؤمن، **إيران وجيرانها والأزمات الإقليمية**، سلسلة دراسات ترجمات، العدد 24، 2006م، ص31.

19. محمد السيد سعيد، **مستقبل النظام العربي بعد ازمة الخليج**، سلسلة عالم المعرفة (158) ، مؤسسة السلسلة، الكويت، 1992م، ص31.

20. محمد هشام محمد إسماعيل، **موقف الاتحاد الأوربي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 الى 2009م**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة (دراسات واوراق بحثية) ، 2011م، ص28.

21. نهاد الشيخ خليل، **قطر وحماس.. لماذا وإلى اين ؟**، العربي الجديد، 10 يونيو 2017م، http://cutt.us/Zr0rv، تمت زيارة الموقع بتاريخ 2018/6/4م.

22. وحيد عبد المجيد، بعنوان "التفاعلات العربية–الإقليمية تجاه الحرب على غزة"، مجلة السياسة الدولية، العدد (176)، السنة الخامسة والأربعون، المجلد 44، أبريل 2009م.